

Distr.: General  
21 October 2016  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



### اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

محضر موجز للجلسة السابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، الساعة ١٥:٠٠

الرئيسة: السيدة رودريغيس أباسكال (نائبة الرئيس) . . . . . (كوبا)

الرئيس: السيد راميريس كارينيو (الرئيس) . . . . . (جمهورية فتزويلا البوليفارية)

### المحتويات

مقرّر اللجنة الخاصة المؤرخ ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٥ بشأن بورتوريكو (تابع)

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org/>).



الرجاء إعادة استعمال الورق

16-10265 (A)



الولايات المتحدة العاملة في بورتوريكو، لكنّ الوضع قد تفاقم بسبب الركود في الولايات المتحدة، وارتفاع أسعار النفط، وارتفاع الدين العام إلى مستوى يستحيل خفضه يزيد على ٧٠ بليون دولار. ويواجه البلد الآن الآثار الاجتماعية لتدابير التقشف التي فرضها كونغرس الولايات المتحدة، وتتضمن إنشاء مجلس اتحادي للرقابة والإدارة المالية لديه الصلاحية لخفض الإنفاق على التعليم والنقل والرعاية الصحية والإسكان في الجزيرة.

٣ - وأشار إلى أنّ السيطرة الاستعمارية على بورتوريكو أثرت تأثيراً سلبياً على حقوق الإنسان أيضاً. فالمناضلون من أجل الحرية يُحتجزون ظلماً؛ ويجب أن يطالب المجتمع الدولي بالإفراج الفوري عن أوسكار لوبيس ريبيرا، وهو الآن أقدم سجين سياسي في العالم لا يزال وراء القضبان. إضافة إلى ذلك، ينبغي أن تواصل اللجنة دراسة هذه المسألة عن كثب، وأن تنظر الجمعية العامة في مسألة بورتوريكو من جميع جوانبها.

٤ - وقد تجلّى الدعم المتواصل من شعب أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لشعب بورتوريكو في سعيه من أجل تقرير المصير والاستقلال في أكثر من ٣٣ قراراً ومقررراً اعتمدها اللجنة الخاصة. بيد أنّه على بلدان المنطقة أن تجتهد أكثر لإمطة اللثام الذي لا تنفك الولايات المتحدة تحاول وضعه على ناظرَيّ المجتمع الدولي، وذلك بإزالة بورتوريكو من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي من أجل إظهار الصورة الحقيقية للاستعمار، واتخاذ خطوات فعالة لوضع حد له. وينبغي أن تسرّع حكومة الولايات المتحدة تنفيذ عملية من شأنها أن تسمح لشعب بورتوريكو بأن يمارس بالكامل حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. والآن وقد تبقت أربع سنوات فقط من

في غياب السيد راميريس كارينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية)، تولّت نائبة الرئيس، السيدة رودريغيس أباسكال (كوبا)، رئاسة الجلسة  
افتتحت الجلسة الساعة ١٥:١٥.

مقررّ اللجنة الخاصة المؤرخ ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٥ بشأن بورتوريكو (تابع)

(A/AC.109/2016/L.6 و A/AC.109/2016/L.13)

١ - السيد أرسيا فيفاس (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إنه على الرئيس أن يستخدم مساعيه الحميدة لبدء حوار بين الولايات المتحدة الأمريكية وبورتوريكو بشأن المركز السياسي للأمم المتحدة البورتوريكية. وأضاف أن شعب أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يؤيد بقوة الشعب البورتوريكي في كفاحه من أجل الاستقلال، وذلك اعترافاً بالهوية المشتركة لهذين الشعبين. وتابع أنه بدلاً من أن يؤدي مركز بورتوريكو ككومنولث إلى استقلالها الذاتي الكامل، فإنه لم يؤدّ سوى إلى إخفاء الطابع الاستعماري لوجود الولايات المتحدة في بورتوريكو، وإلى اعتماد قرار الجمعية العامة ٧٤٨ (د-٨) الذي منح الولايات المتحدة حرية مطلقة في بورتوريكو لا يقيدها أي إشراف دولي.

٢ - وتابع أنّ المركز الاستعماري لبورتوريكو أفضى إلى شلّ اقتصادها، وتسبب بأزمة اجتماعية - اقتصادية تزداد حدة. وتحتاج بورتوريكو، إلى جانب السيادة السياسية، إلى السيادة الاقتصادية، لأنّ الأمة تنوء تحت كمّ ضخّم من قوانين وأنظمة تسحقها وتقيدها نموها الاقتصادي وتمنعها من اعتماد نماذج اقتصادية خاصة بها ومن توقيع اتفاقات تجارية جديدة والانضمام إلى شراكات إقليمية ودون إقليمية قائمة. ويكمن أصل الأزمة في قوانين الولايات المتحدة المتصلة بالتجارة والاستثمار والتي توفر الحوافز لشركات

في بورتوريكو هو كونغرس الولايات المتحدة. كما يعرب النص عن القلق إزاء أعمال العنف، بما في ذلك القمع والترهيب، المرتكبة ضد المناضلين في سبيل استقلال بورتوريكو، ويشجّع على التحقيق في هذه الأعمال، ويطالب بالإفراج عن الأفراد الذين يقضون فترات أحكام في سجون الولايات المتحدة بسبب مشاركتهم في النضال من أجل الاستقلال. ويأمل مقدّمو مشروع القرار أن يُعتمد بتوافق الآراء.

٧ - السيد سيفيلا بورجا (إكوادور): قال إن بلده يفخر لاضطاعه بدور أساسي في اعتماد القرار التاريخي للجنة الخاصة A/AC.109/419، الذي اعترفت فيه الأمم المتحدة، للمرة الأولى، بالحق غير القابل للتصرف لشعب بورتوريكو في تقرير المصير والاستقلال وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥)، المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠. ومع ذلك، وعلى الرغم من اعتماد ٣٤ قراراً ومقررراً بشأن بورتوريكو في وقت لاحق، لم يفد المجتمع الدولي بعد بالتزامه بتيسير قيام شعب بورتوريكو بتقرير مصيره وتحقيق الحكم الذاتي والاستقلال السياسي.

٨ - وتابع أن شعب بورتوريكو تمكّن من الحفاظ على هويته ولغته وثقافته رغم مرور أكثر من قرن من الزمن أخضع خلاله للهيمنة السياسية والاقتصادية والثقافية لسلطة ناطقة بالإنكليزية. وجزيرة بورتوريكو هي الأمة الوحيدة من أمم أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي التي استعمرتها إسبانيا ولما يتحقّق حكمها الذاتي. ونتيجة لذلك، يحثّ وفد بلده حكومة الولايات المتحدة، مرة أخرى، على الاضطلاع بمسؤوليتها بتسريع وضمان إجراء عملية تمكّن شعب بورتوريكو من أن يمارس بالكامل حقه في تقرير المصير، من خلال انتقاء أحد الخيارات القائمة المتعلقة بإنهاء الاستعمار.

العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار، فالمنظمة مدينة لجميع الشعوب التي لا تزال تعيش في ظلّ سيطرة أجنبية.

مشروع القرار A/AC.109/2016/L.6: مقررّ اللجنة الخاصة المؤرخ ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٥ بشأن بورتوريكو

٥ - السيد ريبيرا (كوبا): قال في عرضه لمشروع القرار A/AC.109/2016/L.6، باسم مقدّمي هذا القرار، إن شعب بورتوريكو يزرع تحت الهيمنة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للولايات المتحدة منذ أكثر من ١٠٠ سنة، لكنّ أمله في تحقيق تقرير المصير لم يضعف يوماً. وعلى الرغم من ٣٤ قراراً ومقررراً أصدرتها اللجنة الخاصة وسلّمت فيها بحق هذا الشعب غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال، وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥)، فلم يجرز أيّ تقدم يُذكر باتجاه التوصل إلى حل نهائي. وأضاف أنه ينبغي عدم السماح بحدوث مزيد من التأخير في سياق العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار.

٦ - وتابع قائلاً إنّ مشروع القرار يؤكّد، مجدداً، أنّ الشعب البورتوريكي يشكل أمةً من أمم أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لها هوية وطنية خاصة بما لا لبس فيها. ونظراً إلى أنّ الأزمة الاقتصادية والمالية تزداد حدة، فالوضع الراهن لبورتوريكو يقصي شعبها عن عملية صنع القرار اللازمة لتلبية احتياجاته وتحديد مستقبله. ويعرب نصّ مشروع القرار عن القلق إزاء دنوّ إقدام كونغرس الولايات المتحدة على إنشاء مجلس للرقابة والإدارة المالية على بورتوريكو، متذرعاً في ذلك بالسلطات العامة الموكلة إليه بموجب بند الإقليم التابع من دستور الولايات المتحدة، وبيانات المدعي العام في المحكمة العليا التي تؤكد أن بورتوريكو ما زالت إقليمياً يخضع لسيادة الولايات المتحدة. ويلاحظ النص كذلك أن المحكمة العليا قضت مؤخراً بأنّ المصدر الأول والأخير للسلطة الحكومية

٩ - وأعرب مقدمو الالتماسات الكثيرون الذين مثلوا أمام اللجنة عن آراء متباينة حول الخيارات المتصلة بتقرير المصير في بورتوريكو، ولكنهم طالبوا جميعاً بإنهاء الحالة الاستعمارية التي أصبحت مؤخراً جليةً أكثر من ذي قبل. وقد أصدرت المحكمة العليا للولايات المتحدة حكماً بشأن قضية كومنولث بورتوريكو ضد سانشيز فيلي وآخريين، شُبهت فيه بورتوريكو بالبلدية؛ كما أُكِّدت وضعها كإقليم تابع للولايات المتحدة حينما بتت بأن المصدر الأول والأخير للسلطة في الجزيرة هو كونغرس الولايات المتحدة. بالإضافة إلى ذلك، توشك حكومة الولايات المتحدة أن تنشئ مجلساً للرقابة والإدارة المالية من شأنه منع حكومة بورتوريكو من اتخاذ قرارات سيادية خاصة بما للتغلب على الأزمة المالية والتخلص من دينها العام. وكل ذلك، ببساطة، يدعم رأي اللجنة منذ أمدٍ طويل بأن الإقليم هو في الواقع مستعمرة، وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥). وفي العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار، آن الأوان للحوار والتفاهم. وأشار إلى أن إكوادور ستستمر في دعم شعب بورتوريكو الشقيق في كفاحه المشروع من أجل تقرير المصير، وإنها تأمل أن تصبح تلك الأمة قريباً عضواً كامل العضوية في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

١١ - وأشار إلى تأييد الحكومة النيكاراغوية لشعوب جميع الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في نضالها من أجل تقرير المصير والاستقلال، وإلى أنها تضم صوتها إلى صوت البورتوريكيين والمجتمع الدولي عموماً في الدعوة إلى إطلاق سراح السجين السياسي أوسكار لوبيس ريبيرا، الذي لم يضعف اهتمامه بالآخرين ولا رهافة إحساسه تحت وطأة العقوبة القاسية واللاإنسانية التي تعرض لها خلال سنواته الخمس والثلاثين في السجن. والآن وقد شارفت ولاية الرئيس أوباما على نهايتها، على اللجنة بتحديد مساعيها لضمان الإفراج الفوري وغير المشروط عن السيد لوبيس ريبيرا؛ فهناك مطالبات صاخبة من جميع أنحاء العالم لتحريره يجب أن تعبرها الولايات المتحدة اهتمامها.

١٢ - السيد لورنقي سوليس (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): قال إنه من غير المقبول أن آفة الاستعمار لم تُستأصل لغاية اليوم، مع أن المنظمة تعمل منذ أكثر من ٧٠ سنة، ورغم اعتماد قرار الجمعية العامة التاريخي ١٥١٤ (د-١٥) وعلى نحو أكثر تحديداً، رغم اعتماد ٣٤ قراراً ومقررراً في وقت لاحق من جانب اللجنة الخاصة بشأن بورتوريكو. ولكن المجتمع الدولي، كما من ذي قبل، لا يجرّك ساكناً وشعب بورتوريكو الشقيق يجيي الذكرى السنوية الثامنة عشرة بعد المئة لغزو الجزيرة من قبل الولايات المتحدة. وتابع قائلاً إن شعب بورتوريكو يعاني من ارتفاع البطالة والتهميش والإعسار والفقر، وإن عدم تمتعه بالسيادة القانونية يجعل تمتعه بالحكم الذاتي ضرباً من ضروب المحال.

١٠ - السيد هيرميديا كاستيو (نيكاراغوا): قال إن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تسعى إلى أن تكون منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي خالية من الاستعمار، وإنها تسلّم بأن شعب بورتوريكو هو شعبٌ من أبناء أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي. ولفت إلى أن آثار الأزمة المالية على بورتوريكو المكبلة بقيود التبعية أبرزت الحاجة الماسة إلى إنهاء الاستعمار، نظراً إلى أن غياب أية خيارات حقيقية لوضع خطة اقتصادية جديدة يؤثر تأثيراً مباشراً على حالة الشعب الاجتماعية والاقتصادية. وفي ضوء التصريحات الأخيرة لحكومة الولايات المتحدة التي تؤكد

مما من شأنه التأكيد مجدداً على حرمة القانون الدولي وأحد المبادئ التي تشكل دعامة للأمم المتحدة، وهو الحق في تقرير المصير. وأخيراً، حثّ الولايات المتحدة على أن تسمح لشعب بورتوريكو بأن يمارس بالكامل حقه غير القابل للتصرف في الاستقلال وتقرير المصير، وعلى إطلاق سراح السجن السياسي أوسكار لوبيس ريبيرا، الذي لم يُعتقل إلا لأنه أراد الدفاع عن الحق المشروع لشعبه في تقرير المصير.

١٦ - السيد بلانكو كوندري (المراقب عن الجمهورية الدومينيكية): تكلم باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، فقال إن هوية أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي التي تحملها بورتوريكو وشعبها تمّ التأكيد عليها مراراً وعلى أعلى المستويات في مؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، المنعقد في كيتو، إكوادور، في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. وأضاف أنّ الدول الأعضاء في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ستواصل العمل وفقاً للقانون الدولي، لا سيما وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥)، لجعل أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي منطقة خالية من الاستعمار. ولهذا الغاية، عهد إعلان كيتو لعام ٢٠١٦ إلى المجموعة الرباعية لدول أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، وإلى الدول الأعضاء الأخرى الراغبة في الانضمام إلى هذا المسعى، بمهمة تقديم مقترحات لتحقيق تقدّم بشأن مسألة بورتوريكو.

١٧ - اعتمد مشروع القرار [A/AC.109/2016/L.6](#).

١٨ - السيد ريبيرا (كوبا): قال إن تأييد بلده لمشروع القرار إنما هو دليل على الروابط الوثيقة بين كوبا وبورتوريكو، التي تعزّزت وأصرها على امتداد قرن من الزمن في المعركة ضد الهيمنة الأجنبية. فقد أنشأ البطل الوطني الكوبي خوسيه مارتى الحزب الثوري من أجل النضال في سبيل استقلال كوبا ودعم ذلك النضال في بورتوريكو.

وتحاول حكومة الولايات المتحدة أن تفرض، على نحو تعسّفي، مجلساً للرقابة والإدارة المالية يستبعد حاكم بورتوريكو وتكون له الكلمة الطولى في تدابير إعادة هيكلة الدين العام البالغ قدره ٧٠ بليون دولار، والتي تشمل إغلاق ١٥٠ مدرسة. وأشار إلى أن هجرة الآلاف من البورتوريكيين، نتيجة لذلك، تؤثر تأثيراً سلبياً على الاقتصاد المحلي، مضيفاً أن الحكومة الاتحادية تواصل إخضاع شعب بورتوريكو، وتمنعه من ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير.

١٣ - وقال إن وفده يدعو إلى الإفراج الفوري عن السجن السياسي أوسكار لوبيس ريبيرا، الذي يضيء طول مدة حبسه طابعاً إنسانياً على قضيته. وعلى اللجنة الخاصة أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لتحقيق هذه الغاية، بما في ذلك زيارة السيد لوبيس ريبيرا في السجن. وتعرب دولة بوليفيا المتعددة القوميات عن التزامها الثابت بالعمل وفقاً للقانون الدولي، وعن تأييدها القوي للحق غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال الكامل لأمة بورتوريكو التي تحمل هوية أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي.

١٤ - السيد حامد (الجمهورية العربية السورية): قال إنّ كلّ قرار اتخذته اللجنة بشأن بورتوريكو أكد أنها جزء من أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، ودعا حكومة الولايات المتحدة إلى النهوض بمسؤوليتها في تسريع عملية من شأنها أن تسمح للشعب البورتوريكي بممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال ممارسةً كاملة. ومع ذلك، لا يزال شعب بورتوريكو غير قادر على ممارسة هذا الحق، والأوضاع آخذة في التدهور، لا سيما عقب اعتماد أحدث قوانين الولايات المتحدة بشأن بورتوريكو.

١٥ - وأعرب عن أمل وفد بلده، كما في السنوات السابقة، في أن يُعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء،

ويتخذ قراراً بشأن مستقبله السياسي وفقاً للقانون الدولي. ومع ذلك، ورغم الحالة المتردية في بورتوريكو، تُواصل الأمم المتحدة تقديم قرار متكرر النص. ونتيجة لذلك، لم يستطع شعب بورتوريكو تحقيق الانتعاش الاقتصادي. وأضاف أن بورتوريكو لا تزال تعاني من الاستغلال الاستعماري: فقد استعاضت الولايات المتحدة تقريباً عن سلاسل صناعة قصب السكر بالارتقاء بالدين العام. وها هي تريد اليوم أن تضع محل حكومة هذه الجزيرة ذات الصلاحيات المحدودة إدارة استعمارية تخدم مصلحتها.

٢٢ - واسترسل قائلاً إنه في الوقت الذي ينبغي أن تخجل الولايات المتحدة من الاضطهاد الاستعماري الذي تمارسه على بورتوريكو، ينبغي أن يكون المجتمع الدولي أشد خجلاً بسبب لامبالاته، وإحجامه عن التصرف، وافتقاره إلى التضامن. لقد أضحي الاستماع إلى مقدمي الالتماسات بشأن مسألة بورتوريكو ممارسة سنوية عقيمة، يناهز فيها مختلف الأفراد والمنظمات بإطلاق سراح أوسكار لوبيس ريبيرا، وإنهاء الاستعمار وإدانة ممارسات الولايات المتحدة، ولكن لم يحدث أي تغيير يُذكر. واختتم بيانه قائلاً إن الغرض الحقيقي للأمم المتحدة في نهاية المطاف أصبح بالتالي موضع شك لأنها فشلت في منع الأغنياء والأقوياء من استغلال الفقراء والضعفاء.

٢٣ - السيد أسبيدو بيلا (الحاكم السابق لكومونولث بورتوريكو): قال إنه مثل أمام اللجنة الخاصة في مناسبتين سابقتين: أولهما للتنديد بمحاولة الولايات المتحدة اعتماد قانون المركز السياسي بينها وبين بورتوريكو، لتصبح هذه الأخيرة بموجبه الولاية الحادية والخمسين، وكانت المرة الثانية لتنفيذ تقارير نشرتها إدارة جورج و. بوش بشأن السلطات الكاملة للولايات المتحدة على أمة بورتوريكو. وأضاف أن مثوله للمرة الثالثة أمامها يجيء رداً على الإجراءات

ويعكس التزامه، والتزام آخرين من المناضلين من أجل الاستقلال في جميع أنحاء منطقة الكاريبي، يُبلّ التفاهم بين شعوب المنطقة، وهو تفاهم ستواصل الأجيال الحالية تعزيره.

١٩ - وأضاف أن استقلال بورتوريكو ليس مسألة داخلية تخصّ الولايات المتحدة؛ بل إنه يهم المجتمع الدولي بأسره. وينبغي أن تنظر الجمعية العامة في قضية بورتوريكو من جميع جوانبها، وأن تتوصل إلى قرار بشأنها في أقرب وقت ممكن. فالمشاكل الاجتماعية والاقتصادية الحالية تزداد حدة يوماً بعد يوم، وقد تسببت بأزمة اجتماعية غير مسبوقه وبهجرة الآلاف من أبناء بورتوريكو إلى الولايات المتحدة. و عوضاً عن بدء عملية من شأنها أن تسمح للبورتوريكيين بممارسة حقهم غير القابل للتصرف في تقرير المصير، وباتخاذ قرارات سيادية لمعالجة المشاكل الكبيرة التي تعاني منها الجزيرة، كان الردّ الوحيد من الدولة القائمة بالإدارة أن أنشأت، عنوةً، مجلساً يُعنى بالرقابة والإدارة الماليتين من شأنه أن يجبر البورتوريكيين على سداد دين لصناديق وول ستريت الانتهازية بدلاً من توفير الخدمات اللازمة لبورتوريكو. وعلى الرغم من الهيمنة الاستعمارية على بورتوريكو منذ ١١٨ سنة، فقد حافظ أبناؤها على ثقافتهم وهويتهم وحسّ الانتماء الوطني لديهم ورجبتهم في نيل الاستقلال، وستدافع حكومة كوبا عن حقهم في تقرير المصير بلا هوادة.

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات (تابع)

٢٠ - الرئيسة: قالت إن مقدمي الالتماسات سيُدعون، عملاً بالممارسة المعتادة المتبعة في اللجنة، إلى أخذ أماكنهم إلى طاولة مقدمي الالتماسات، وسينسحبون بعد الإدلاء ببياناتهم.

٢١ - السيد أورتيس فيليس (جبهة سيادة بورتوريكو)، تكلم باسم السيد هيرانانديس، زعيم الأغلبية في مجلس نواب بورتوريكو، فقال إن بلده طلب مراراً إلى اللجنة أن تتدخل حتى يتسنى لشعب بورتوريكو أن يمارس حقه في تقرير المصير

هذه الأخيرة إلى إعادة السلطات السيادية إلى بورتوريكو حتى تتمكن من ممارسة أحد تلك الخيارات الثلاثة، عملاً بقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥)، أو خيار رابع عملاً بالقرار ٢٦٢٥ (د-٢٥). وأضاف قائلاً إن الاعتراف الواسع النطاق بالطابع الاستعماري للحالة في بورتوريكو يبرر نداء الأغلبية الساحقة بإطلاق سراح أوسكار لوبيس ريبيرا، الذي سُجن بتهمة ما يسمى مؤامرة إثارة الفتن، والتي تعني أنه حاول الاستيلاء على إقليم تملكه الولايات المتحدة. ومع ذلك، ينص القانون الدولي على أن كل دولة تدعي ملكية دولة أخرى تكون قد ارتكبت جريمة الاستعمار. واختتم قائلاً إن المجتمع الدولي ينبغي أن يواصل ممارسة الضغط على حكومة الولايات المتحدة، في جميع المحافل، لتأمين إطلاق سراح أوسكار لوبيس ريبيرا، والكفاح ضد إقامة مجلس الرقابة والإدارة المالية الدكتاتوري وضمان الاستقلال الحقيقي وتقرير المصير لشعب بورتوريكو.

٢٦ - تولى رئاسة الجلسة السيد راميريس كارينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية).

٢٧ - السيد راميريس - كاميناتي (مركز المهاجرين): قال إنه لا يمكن أن نتصور أنه في القرن الحادي والعشرين، يعيش ٣,٥ مليون مواطن من مواطني الولايات المتحدة في حالة من الدونية السياسية ساهمت إلى حد كبير في الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية في بورتوريكو. وأدت بيئة الأعمال التجارية وتشريع المساحلة القائم إلى تدمير القطاع الزراعي لهذه الجزيرة واقتصادها المحلي. وعلى الرغم من أن مواطني بورتوريكو يدفعون الضرائب نفسها على غرار باقي الولايات، فهم يحصلون على استحقاقات وبرامج اجتماعية أدنى بكثير مقارنة مع هذه الولايات. وأضاف قائلاً إن معاملة البورتوريكيين كمواطنين من الدرجة الثانية لا تتوافق مع رؤية الديمقراطية التي تدعيها الولايات المتحدة.

المحددة التي تتعارض مع كرامة شعب بورتوريكو وحقه في الديمقراطية. وفي عام ٢٠١٦، أوضحت حكومة الولايات المتحدة بجميع فروعها الثلاثة أنها تمارس سلطات كاملة على بورتوريكو، بما في ذلك عبر إنشاء مجلس الرقابة والإدارة المالية الذي يطل السلطات المحدودة للحكم الذاتي الممنوح لشعب بورتوريكو.

٢٤ - واسترسل قائلاً إن الأمم المتحدة يجب أن تضغط على الولايات المتحدة حتى تلتزم، في أسرع وقت ممكن، بعملية إنهاء الاستعمار الاقتصادي والسياسي لبورتوريكو. ومضى قائلاً إنه مع تسليمه بأن الإجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة مؤخرا قد أعادت بورتوريكو إلى وضعها لفترة ما قبل عام ١٩٥٢، ينبغي للجنة الخاصة أن توصي الجمعية العامة بالنظر في مسألة بورتوريكو كبنء مستقل من بنوء جدول الأعمال. وإذا رفضت الولايات المتحدة الاعتراف بمسؤوليتها، ينبغي للجمعية العامة أن تحصل على فتوى من محكمة العدل الدولية. ومضى قائلاً إنه بالإضافة إلى ذلك، ينبغي للجنة أن تدين إنشاء مجلس الرقابة والإدارة المالية المتوخى في قانون بروميسا بوصفه اعتداء استعماري، كما ينبغي أن تدعو الولايات المتحدة إلى التخلي عن سلطتها على بورتوريكو في غضون خمس سنوات. وقال إنه يجب على الولايات المتحدة أن تحدد بوضوح الشروط السياسية والقانونية والاقتصادية والثقافية التي هي على استعداد للتفاوض بشأنها مع شعب بورتوريكو.

٢٥ - السيد بيلانويسا مونيوس (لجنة حقوق الإنسان في بورتوريكو): قال إن جميع البيانات التي أدلى بها أكدت الحق غير القابل للتصرف لشعب بورتوريكو في تقرير مصيره والاستقلال. وأضاف إن الزعماء السياسيين البورتوريكيين من مختلف التوجهات، سواء الذين ينادون بالاستقلال، أو بالارتباط الحر، أو بالاندماج في الولايات المتحدة، يدعون

بورتوريكو ضد سانشيز فيالي وآخرين، أن كونغرس الولايات المتحدة له كامل السلطات على بورتوريكو، وذهبت المحكمة العليا إلى حد إلغاء قانون الإفلاس المحلي الذي اعتمده المشرعون البورتوريكيون لإعادة هيكلة ديون هذه الجزيرة. وبدلاً من احترام نتيجة الاستفتاء، فرضت الولايات المتحدة مجلس الرقابة والإدارة المالية الذي يضم أعضاء يختارهم رئيس الولايات المتحدة، وهو الأمر الذي من شأنه التحكم في بورتوريكو وحماية ذئاب وول ستريت.

٣١ - واسترسل قائلاً إن اللجنة ينبغي أن تأخذ علماً بانطباق قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) لكفالة نقل السلطة السيادية إلى شعب بورتوريكو، بما في ذلك أفراد الشتات، حتى يتمكنوا من ممارسة حقهم في تقرير المصير وفقاً للقانون الدولي. فما من شيء يمكنه أن يبرر إقامة مجلس الرقابة والإدارة المالية، والذي هو آلية محدثة لضمان تحصيل الديون على حساب توفير خدمات الصحة، والأمن، والتعليم للسكان على الصعيد المحلي. ونظراً للحالة الاقتصادية المتردية في الجزيرة، هاجر آلاف البورتوريكيين إلى الولايات المتحدة خلال العقد الماضي. وإذا تحقق فرض مجلس الرقابة والإدارة المالية، ستهاجر أعداد أكبر من الشباب بسبب التدابير التمييزية التي سيطبقها هذا المجلس على الطلاب في بورتوريكو. وختتم قائلاً إن منظمته تدعو إلى إطلاق سراح السجن أوسكار لويس ريبيرا.

٣٢ - السيد ميسلا غرياسكا (أمريكيون من أجل تحول بورتوريكو إلى ولاية): قال إن تاريخ بورتوريكو اتسم بإخضاعها للقوى الخارجية وبنضال شعبها من أجل الاستقلال الذاتي السياسي طيلة مدة الحكم الإسباني، وحتى بعد نقل السيادة إلى الولايات المتحدة. وأدى غياب الديمقراطية الحقيقية، بسبب قانون فوراك لعام ١٩٠٠ المنشئ للجنسية البورتوريكية وحكومة يعينها رئيس

٢٨ - واسترسل قائلاً إن قرار حكومة الولايات المتحدة فرض مجلس للرقابة والإدارة المالية مؤلف من أعضاء غير منتخبين يتمتعون بصلاحيات تتجاوز تلك التي يكفلها الدستور وتتجاوز صلاحيات الحكام الذين ينتخبهم الشعب نفسه، يوضح أن بورتوريكو مستعمرة. فالمركز السياسي للجزيرة هو مسألة يتعين أن يسويها البورتوريكيون أنفسهم دون تدخل أجنبي، ولكن، ما دام كومونولث بورتوريكو يُعتبر إقليمًا تابعًا للولايات المتحدة وأن البورتوريكيين هم من مواطني الولايات المتحدة يمكنهم الالتحاق بالقوات المسلحة، وكذلك يفعلون، دفاعاً عن سيادة الولايات المتحدة، فينبغي أن يكون لهم الحق في التصويت في الانتخابات الرئاسية للولايات المتحدة بغض النظر عن المكان الذي يعيشون فيه. واختتم بيانه قائلاً إن اللجنة الخاصة والأمم المتحدة بصفة عامة ينبغي أن يدعوا حكومة الولايات المتحدة إلى احترام هذا الحق المشروع للبورتوريكيين، على الأقل إلى حين تسوية المركز السياسي لهذه الجزيرة بشكل دائم. وأضاف أن منظمته تدعو إلى إطلاق سراح أوسكار لويس ريبيرا.

٢٩ - الرئيس: قال إنه قد تحدث هاتفياً للتو مع أوسكار لويس ريبيرا، الذي أعرب عن شكره إلى اللجنة على دعمها لقضية استقلال بورتوريكو. وللأسف، قطعت سلطات السجن هذه المكالمات.

٣٠ - السيد ريبيرا (البورتوريكيون المتحدون في العمل): قال إن شعب بورتوريكو ينبغي أن يكون قادراً على ممارسة حقه في تقرير المصير من خلال عملية ديمقراطية تفضي حقاً إلى إنهاء الاستعمار. وعلى الرغم من أن الشعب رفض مركز الكومونولث في الاستفتاء الذي أجري في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، فقد أعلنت كل من إدارة أوباما والمحكمة العليا للولايات المتحدة، في قضية كومونولث



والأزراء بثقافتها، وتقويض مؤسساتها والاستيلاء على أراضيها لإنشاء القواعد العسكرية واختبار الأسلحة. وتطول لائحة الانتهاكات، ما بين القمع الشديد للقوى الوطنية المعارضة للاحتلال غير المشروع وبين الحرمان من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والقانونية، بما في ذلك من خلال قانون المساحلة الذي أجبر بورتوريكو على الاعتماد على أكثر السفن التجارية تكلفة في العالم، والمحكمة الاتحادية التي لا تعمل إلا لحماية المصالح الاقتصادية والسياسية للإدارة الأمريكية وقمع أي معارضة.

٣٥ - وأضافت أن الحكومات المتعاقبة في بورتوريكو تواطأت مع حكومة الولايات المتحدة منذ إنشاء الكومنولث، مضللة البلد نفسه والمجتمع الدولي بتصريحات تفيد بتحقيق مستوى من الحكم الذاتي. وفي الوقت الذي لم ينخدع فيه أبدا المطالبون بالسيادة بهذه التصريحات، لم يتم الإقرار بهذه الخدعة الفجة إلا في عام ٢٠١٦، عندما قضت المحكمة العليا للولايات المتحدة بأن كونغرس الولايات المتحدة له سلطات كاملة على إقليم بورتوريكو. وستزيد الأزمة الاجتماعية والاقتصادية الحالية سوءا بسبب المحاولة الاستبدادية السافرة التي تقوم بها الحكومة الاتحادية لفرض مجلس الرقابة والإدارة المالية الذي سيسعى إلى إعادة توزيع ثروات البلد بين حَمَلَة السندات والصناديق الانتهازية من أجل استرداد مبلغ ٧٣ بليون دولار من الديون التي تكبدها الليبراليون الجدد. وخلال العقد السابق، دفع تفشي الفقر وغياب الفرص بأكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ من البورتوريكيين إلى البحث عن حياة أفضل خارج البلد.

٣٦ - واسترسلت قائلة إن بورتوريكو تواصل مع ذلك مكافحة القمع والاستغلال اللذين عانت منهما لمدة ١١٨ عاما، على غرار المناضلين من أجل الحرية مثل بيدرو ألبيسو كامبوس أو أوسكار لويس ريبيرا المسجون منذ

الولايات المتحدة، إلى حركة شعبية في سبيل الحكم الذاتي، في ظل دستور يصوغه البورتوريكيون وليس كونغرس الولايات المتحدة. بيد أن الأحكام الأخيرة التي أصدرتها المحكمة العليا للولايات المتحدة أوضحت أن دستور بورتوريكو، الذي صدق عليه الشعب في عام ١٩٥٢، لا قيمة له، لأن هذه المحكمة قررت أن بورتوريكو لا تتمتع بأية سيادة وأن الكونغرس يمكنه أن يمنعها من التماس تخفيف عبء الدين بموجب قانون الإفلاس الاتحادي والتشريعات المحلية لاستباق الإفلاس. ومن الواضح أن حكومة الولايات المتحدة تواصل ممارسة سلطات كاملة على بورتوريكو، وأن الإنشاء المقترح لمجلس الرقابة والإدارة المالية ليس إلا مثالا آخر على ذلك.

٣٣ - وأضاف قائلا إن اللجنة ينبغي لها أن تعتمد قرارا يحث الولايات المتحدة على الوفاء بالتزامها الدولي بتيسير تقرير المصير للبورتوريكيين من خلال عملية لإنهاء الاستعمار وفقا للقانون الدولي. وينبغي للجمعية العامة، أن تُقر بأن بورتوريكو، بموجب القانون المحلي، قد أُعلن بالفعل أنها إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي. وعلاوة على ذلك، ينبغي للولايات المتحدة أن تستجيب للطلب الديمقراطي الذي عبّر عنه شعب بورتوريكو في استفتاء عام ٢٠١٢، والذي صوتت فيه الأغلبية ضد الإبقاء على المركز السياسي الراهن وتأيدا للتحويل إلى ولاية.

٣٤ - السيدة غوسمان (حركة الاتحاد من أجل السيادة): قالت إنه منذ أكثر من ٣٠ عاما، يقف أبناء بلدها أمام هذه اللجنة لشجب الحالة الاستعمارية المهينة وأعمال الظلم التي ترتكبتها قوة عالمية تنصّب نفسها مدافعا عن حقوق الإنسان وتنتهك تلك الحقوق باستمرار في بلدها، ولا سيما الحق في الحرية. فمنذ الغزو العسكري عام ١٨٩٨، تتعرض بورتوريكو للاستغلال، إلى جانب تخفيض قيمة عملتها

ذلك أقوال العديد من الرجال والنساء الشجعان الذين تستهدفهم حكومة الولايات المتحدة وتحتجزهم.

٣٩ - واسترسلت قائلة إن والدها لم يتمتع أبدا بالحرية الحقيقية، ولكن الأمل في أنه سوف يعانق الحرية يوما ما يمنحه القوة لمواصلة النضال. وعندما كان يتابع كفاح الشعوب المستعمرة الأخرى من أجل استقلالها، ترسخت صورتان في ذهنه: أولاهما لرئيس الوزراء المنتخب حديثا في جمهورية الكونغو المستقلة، باتريس لومومبا، وهو يلقي خطابا يشجب فيه وحشية السلطة الاستعمارية؛ والصورة الثانية للاغتيال الوحشي لزعيم الكونغو بناء على أوامر من ملك بلجيكا وبتيسير من حكومة الولايات المتحدة، وكانت بمثابة تذكرة عن الوحشية الاستعمارية. وأعرب عن أمله في أن تستطيع ابنته، وحفيدته والأجيال المقبلة التمتع الكامل بالحق غير القابل للتصرف في تقرير المصير وعلى ممارسة هذا الحق وعلى مساعدة بورتوريكو على تحقيق إمكاناتها كأمة.

٤٠ - السيد فاس ألسامورا (بورتوريكيون مؤيدون لاتفاق الشراكة): قال إن بورتوريكو، شأنها شأن جميع المستعمرات السابقة في المنطقة التي اكتسبت السيادة، تتمتع بجميع الخصائص اللازمة لتشكيل أمة. وعقب إنشاء كومونولث بورتوريكو واتخاذ قرار الجمعية العامة ٧٤٨ (د-٨)، أدرك معظم السكان أن بورتوريكو قد منحت صلاحيات وسيادة أكبر في شؤونها الداخلية، مما يشير إلى إنهاء علاقة استعمارية. غير أنه، وفقا للنتائج التي خلص إليها الفريق العامل المنشأ في عام ٢٠٠٠ لتقدم تقرير إلى البيت الأبيض بشأن مركز بورتوريكو، احتفظ كونغرس الولايات المتحدة بالسلطة الكاملة والسيادة الكاملة على الإقليم، الذي يمكن حتى التنازل عنه لصالح دولة أخرى. وقد أكدت ذلك في الآونة الأخيرة المحكمة العليا، التي حكمت في قضيتين منفصلتين أن كونغرس الولايات المتحدة يتمتع بالسلطات الكاملة على بورتوريكو،

٣٥ عاما والذي لم تجد المطالبات المتواصلة بالإفراج عنه أذانا صاغية. وختمت قائلة إنه يجب على المجتمع الدولي أن يهيب لمساعدة بورتوريكو في إدانة وإنهاء الحالة الاستعمارية التي تعيشها.

٣٧ - السيدة لويس راموس (منسقة حملة نيويورك لتحرير أوسكار لويس ريبيرا)، الابنة الوحيدة للسجين السياسي أوسكار لويس ريبيرا: قالت إنها لا تزال تذكر أول مرة التقت فيها والدها في السجن - مكبلا بالأغلال ويرتدي بزة وثب برتقالية. وأضافت أنها عندما كانت فتاة صغيرة، لم تتصور أبدا أنها ستقضي حياتها وهي تزور والدها في معسكرات الاعتقال الأمريكية، ولكن خلال الاثني عشر عاما التي قضاها في الحبس الانفرادي، لم تتمكن أبدا من رؤيته إلا عن طريق الحاجز الزجاجي وهاتفين على جانبيه. ولا توجد صور لتلك الزيارات، ولا أية صور لوالدها مع حفيدته طيلة سنواتها السبع الأولى. وطوال ٣٥ سنة من الاعتقال، تطورت علاقة قائمة على الحب والاحترام المتبادل مع والدها الذي لم تتغير شدة وفائه للمساواة والعدالة والاستقلال لبورتوريكو عن ذلك اليوم الذي تشككت فيه، عن أنانية، وهي مراهقة، في جدوى تضحياته.

٣٨ - ومضت قائلة إن والدها كتب عن جوهر الحرية في رسالة وجهها لها من زنزانته. إن هذه الحرية هي الهدف الأسمى للشعوب التي تعاني من الاستعمار والاستعمار الجديد والرق والتي لم يسبق لها أن تمتعت بالحق غير القابل للتصرف في تقرير المصير. ومنذ غزو عام ١٨٩٨، تعمدت الولايات المتحدة استخدام كل الوسائل المتاحة لها للإبقاء على بورتوريكو تحت نير الاستعمار. وتعتبر أن كل مواطن بورتوريكي يتجرأ على الكفاح من أجل السيادة والاستقلال هو عدو لدود للحكومة، فتضطهده وتسجنه بل حتى تقتله دون أدنى احترام لحقوقه أو للكرامة أو للحياة. وتشهد على

في بورتوريكو، يجب على الولايات المتحدة أن تشارك في إنهاء استعمار الجزيرة. ويجب على الولايات المتحدة، بمساعدة من اللجنة الخاصة وبورتوريكو، أن تتوصل إلى اتفاق لإنهاء المركز الاستعماري والإقليمي للجزيرة. ومن العيب التطلع إلى الماضي لإيجاد حلول بشأن المستقبل. وفي الوقت الذي تتحدث فيه كوبا والولايات المتحدة، لم تعد هناك حاجة إلى إعاقه تلك العملية. ولا أحد في بورتوريكو يرضى عن الحالة الراهنة، ولا أحد يدافع عن الوضع الراهن. ومما أدى إلى مشاكل كثيرة، عدم قدرة بعض الدول قبول حقيقة أن قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) لا يمكن أن يكون بمثابة الإطار القانوني لقرار الجمعية العامة ٧٤٨ (د-٨)، لأنه لم يُعتمد بعد.

٤٤ - وقال إن الحكم الصادر مؤخرا في قضية كومولث بورتوريكو ضد سانشيز فيلي وآخريين، والموافقة على إنشاء مجلس للرقابة والإدارة المالية لتنظيم الشؤون الاقتصادية في الجزيرة جعلت ضرورة الشروع في عملية حقيقية لإنهاء الاستعمار أشد إلحاحا. ولا يمكن أن تكون لبورتوريكو حكومتها الخاصة دون سيادة. وعلاوة على ذلك، فإنه في قضية كومولث بورتوريكو ضد صندوق فرانكلين كاليفورنيا الاستثماني المعفي من الضرائب وآخريين، قضت المحكمة العليا بأن بورتوريكو ليست مختصة قانونا لإنشاء آلية لإعادة هيكلة ديون الشركات العامة، ولا يمكن لها أن تستخدم القانون الاتحادي المتعلق بالإفلاس في الولايات المتحدة.

٤٥ - وأضاف أن معاملة بورتوريكو باعتبارها مستعمرة تابعة للولايات المتحدة أمر غير مقبول، وهي أحد الأسباب الجذرية للأزمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأخلاقية التي تحتاح الجزيرة. ويجب طرح قضية بورتوريكو أمام الجمعية العامة خلال دورتها الحادية والسبعين، بغية إنهاء الاستعمار، وينبغي للولايات المتحدة أن تشارك بنشاط في عملية إنهاء الاستعمار.

كما أكدته مجلس نواب الولايات المتحدة، الذي اعتمد مشروع قانون لإنشاء مجلس للرقابة والإدارة المالية يتمتع بصلاحيات لها أسبقية على دستور بورتوريكو وحكومتها المنتخبة ديمقراطيا. وكل ذلك يبين أن الولايات المتحدة لم تقل الحق في عام ١٩٥٣، عندما نجحت في رفع بورتوريكو من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، أو غيرت موقفها بشكل انفرادي منذ ذلك الحين.

٤١ - وقال إنه يجب الاعتراف بحق شعب بورتوريكو في الكرامة والديمقراطية، وفقا لقراري الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) و ٢٦٢٥ (د-٢٥). وتود غالبية البورتوريكيين إقامة علاقة مع الولايات المتحدة تحترم كرامتهم وهويتهم كأمة منتمية إلى أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي. وتحقيقا لهذه الغاية، قال إنه قام، في عام ٢٠١٠، بصياغة اتفاق نموذجي للارتباط من شأنه إرساء علاقة ثنائية بين بلدين ذوي سيادة وجعل بورتوريكو دولة مستقلة يحكمها البورتوريكيون وتتمتع بالأهلية القانونية والسياسية لإبرام معاهدات مع البلدان الأخرى. وأسفر عدم اضطلاع الولايات المتحدة بمسؤولياتها بصفتها دولة قائمة بالإدارة بموجب ميثاق الأمم المتحدة عن تجريد بورتوريكو من كرامتها.

٤٢ - وأضاف أنه ينبغي للجنة إذن أن تحيل مسألة بورتوريكو إلى الجمعية العامة بهدف إلغاء القرار ٧٤٨ (د-٨)، وإعادة إدراج بورتوريكو في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. فمن شأن ذلك تمكين بورتوريكو من الشروع في عملية حقيقية لتقرير المصير وضمان مستقبل لن تعود فيه مستعمرة. وفي الختام، قال إنه ينبغي الإفراج عن أوسكار لوبيس ريبيرا على الفور نظرا إلى أن محاولة إنهاء الرق الاستعماري لا تشكل جريمة بموجب القانون الدولي.

٤٣ - السيد ريغاو (نادي بورتوريكو): قال إنه بالنظر إلى استمرار تدهور الحالة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية

٤٦ - السيد توليدو غارسيا (رابطة الحقوقيين الأمريكية): قال إن الجمعية قد افترضت خطأً، في قرارها ٧٤٨ (د-٨)، أن بورتوريكو قد حققت الحكم الذاتي. ومنذ عام ١٨٩٨، حول كونغرس الولايات المتحدة نفسه سلطة تحديد مركز الحقوق المدنية والسياسية للبرتوريكيين عن طريق اتفاق ثنائي ظاهر البطلان بين السلطة الحاكمة ومستعمرتها. واعترف الحكم في قضية سانشيز فالبي، الصادر في ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٦، بأن بورتوريكو تفتقر إلى السيادة والاستقلال من الولايات المتحدة.

ومن دون حق تقرير المصير والسيادة السياسية، فإن الجزيرة مجرد مستعمرة تحت قناع كومونولث. وإضافة إلى ذلك، فإن إنشاء مجلس للرقابة والإدارة المالية يمكن أن يراقب ميزانيات الجزيرة، والخطط المالية وإصدار سندات الدين، فضلاً عن التأثير في الحد الأدنى للأجور وحقوق الخدمة المدنية، هو بوضوح قرار فرضته قوة استعمارية. وليس لقانون بروميسا الذي ينص على إنشاء هذا المجلس، أي أثر على قوانين المساحلة القائمة أو على الحق في التعويض الناشئ عن ١١٨ سنة من الاستعمار والاستغلال. وأخيراً، قال إنه ينبغي الإفراج فوراً عن السجنين السياسي الوطني أوسكار لوبيس ريبيرا.

٤٧ - السيد ميلينديس لافانديرو (منظمة "دعوة إلى اتخاذ إجراءات بشأن بورتوريكو"): قال إن منظمته، التي تتألف من أبناء بورتوريكو المغتربين في الولايات المتحدة، قامت بعمل يتعلق بالأزمة المالية والوضع الاستعماري في الجزيرة ودعت إلى إطلاق سراح أوسكار لوبيس ريبيرا. وحركة الاستقلال على صواب في شجب المركز الاستعماري للجزيرة. فما زالت بورتوريكو محتلة عسكرياً منذ عام ١٨٩٨، وما مركزها المسمى الكومونولث إلا مظهر كاذب لتقرير المصير. وتواجه بورتوريكو أزمة مالية خطيرة نتيجة لتبعيتها. ولا يمكن سداد ديونها من الناحيتين القانونية

والمعنوية، ولن يستفيد من أي سداد سوى وول ستريت والشركات المتعددة الجنسيات. ويُرفض فرض مجلس الرقابة والإدارة المالية باعتباره شكلاً من أشكال الدكتاتورية وأدى إلى مختلف الاحتجاجات وأعمال العصيان المدني. ولم يكن توافق الآراء على رفض المركز الاستعماري لبورتوريكو أقوى مما هو عليه الآن. ويجب على حركة الاستقلال أن تضع آليات لإدماج بورتوريكو في الاقتصاد الإقليمي. ولن يقف الشعب بورتوريكو مكتوف الأيدي إزاء الحرب التي تشنها وول ستريت عليه.

٤٨ - السيد نيفيس (فرقة غواريونيكس): قال إن إسبانيا سرقت بورينكن من شعب تايانو، ويعني ذلك أنه لم يكن من حق إسبانيا تقديم بورينكن إلى الولايات المتحدة. ولذلك، فليس لأي من السلطتين الغازيتين حقوق على الأمة. وقال إن منظمته لا تعترف بشرعية النظام الاستعماري الذي تفرضه الولايات المتحدة ولا يمكن تسوية الحالة في بورينكن إلا بإزالة هذا النظام.

٤٩ - وأوضح إلى أن شعب بورينكن ليس له القدرة على اتخاذ قرارات بحرية وأدت سيطرة الولايات المتحدة على بورينكن إلى تكبد ديون كبيرة وعدم استقرار الحالة الاقتصادية. كذلك، فإن ادعاء الولايات المتحدة بأنها صوت الحرية تشينه إجراءاتها تجاه بورينكن. فقد سجن أوسكار لوبيس ريبيرا وبيدرو ألبيسو كامبوس مجرد السعي إلى تحقيق الاستقلال، وينبغي الإفراج عنهما فوراً.

٥٠ - ومضى يقول إنه، بموجب قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥)، ينبغي أن تحصل بورينكن على الاستقلال لأن الحرية حق غير قابل للتصرف فيه ولشعبها هوية وطنية لا يمكن إنكارها، وهي نتاج لتراث سكانها الأصليين. والوطنيون الذين ناضلوا في بوسطن في سبيل استقلال الولايات المتحدة كانوا قد تنكروا كأمركيين أصليين لأن

الكرامة، وتعرض العديد من النشطاء المناصرين للاستقلال للسجن والتعذيب. وبقي أوسكار لوبيس ريبيرا في السجن ولم يحاسب أحد بعد على إعدام زعيم الاستقلال فيليبرتو أوخيدا ريوس خارج نطاق القضاء على يد مكتب التحقيقات الاتحادي في عام ٢٠٠٥. والإجراءات التي تتخذها الولايات المتحدة ضد بورتوريكو جريمة ضد الكرامة الإنسانية، وينبغي للجمعية العامة أن تنظر في الوضع الاستعماري على سبيل الاستعجال.

٥٤ - السيدة سوسلر (رابطة المحامين الوطنية): قالت إنه على الرغم من أن الكثير مما يقال عن بورتوريكو يرسم صورة كلها يأس وتشاؤم، فلا تزال المقاومة مستمرة وفي حالة جيدة. فالبورتوريكيون شعب قادر على الصمود ويعترض على ديون البلد وقانون بروميسا المنشئ لمجلس الرقابة والإدارة المالية. ويعملون أيضا على إيجاد اقتصاد مستدام، وحماية البيئة، والحفاظ على الثقافة، والتنظيم من أجل السلطة السياسية في المهجر.

٥٥ - وقالت إن سجن أوسكار لوبيس ريبيرا هو تعبير مجازي عن سجن بورتوريكو. فحبسه الجائر إهانة لكرامة شعب بورتوريكو، وقد أثار ردا من جميع شرائح المجتمع في بورتوريكو والولايات المتحدة وعلى الصعيد الدولي. وتزايد بشكل كبير الدعم من أجل إطلاق سراحه وأصبحت قضيته مسألة هامة خلال السباق الرئاسي في الولايات المتحدة وخلال أسفار البابا فرانسيس. وكرس أفراد بارزون خطبا له وقاموا بزيارته في السجن، وتأثروا جميعا بإنسانيته وكرمه وحكمته. ودعا رؤساء دول وحكومات، وبرلمانيون، وأعضاء من المجتمع المدني جميعا إلى الإفراج عنه، واتخذت قرارات في هذا الشأن من جانب منظمات حقوق الإنسان والهيئات الأخرى في جميع أنحاء العالم. وفي أيار/مايو ٢٠١٦، بمناسبة الذكرى الخامسة والثلاثين من اعتقاله،

ضميرهم أوحى لهم بأنهم يدافعون عن حقوق تعود في الواقع إلى السكان الأصليين. أما شعب بورتوريكو فليس بحاجة للتكرار لأنه شعب أصلي حتى النخاع.

٥١ - السيدة كولون ديبيني (الحزب القومي لبورتوريكو): قالت إن قضية بورتوريكو واحتلالها والسيطرة عليها بشكل غير مشروع من جانب الولايات المتحدة ينبغي إحالتها إلى الجمعية العامة. وقد أجبرت الأحداث الأخيرة الولايات المتحدة على الاعتراف بأن بورتوريكو هي مجرد إقليم. والجزيرة التي تم احتلالها بالقوة في عام ١٨٩٨، لا يزال يحكمها المشرعون في واشنطن الذين لا يسعون إلا لصون مصالح استعمارية. وقمعت الولايات المتحدة تأييد الاستقلال وسجنت مئات من الداعين إلى الاستقلال في الفترة السابقة على الاستفتاء في عام ١٩٥٢، وخذعت المجتمع الدولي فيما يتعلق بالطابع الاستعماري للعلاقة بين الأمتين.

٥٢ - وقالت إن الولايات المتحدة تواصل استغلال الاقتصاد البورتوريكي وإعاقة والتسبب في أزمة إنسانية في الجزيرة. وقد تنصّلت من أي مسؤولية عن المشاكل التي تقع في بورتوريكو في الوقت ذاته الذي تقوم فيه بإحكام سيطرتها عليها. وحكمت المحكمة العليا بأن الأحداث التي وقعت في الفترة ١٩٥٠-١٩٥٢ لم تحول بورتوريكو إلى دولة ذات سيادة، واعتمدت تشريعات لإنشاء مجلس للرقابة والإدارة المالية ستكون له سلطة اتخاذ القرار بشأن جميع جوانب الاقتصاد البورتوريكي، بما في ذلك حق نقض القوانين التي تقترحها حكومة بورتوريكو.

٥٣ - وأردفت قائلة إن بورتوريكو أمة من أمم أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي يقرب عدد مواطنيها من سبعة ملايين، أُجبر أكثر من نصفهم على الهجرة. وهي أمة كانت موجودة كبلد مستقل فترة طويلة قبل غزو الولايات المتحدة لها. وقد عانى شعبها من القمع الوحشي وفقدان

ديمقراطياً صلاحيات اقتصادية لم تعد الجزيرة تتمتع بها في ظل مركزها الاستعماري الحالي. وفي عام ١٨٩٨، غزت الولايات المتحدة بورتوريكو وفصلتها عن وطنها الأم الإسباني ضد رغبات الشعب، الذي حرم من حقه في تقرير المصير. وتم تحويل بورتوريكو، التي لم تعد جزءاً من دولة إسبانيا ذات السيادة، إلى مستعمرة تابعة للولايات المتحدة، وفي عام ٢٠١٦، لا يزال الشعب يعاني من عواقب هذا الحدث الصادم.

٥٨ - وبعد الغزو، أدرجت الدعاية المناهضة لإسبانيا في المناهج المدرسية لتنفير البورتوريكيين من وطنهم الأم. وتم تعطيل الوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية لإسبانيا. ولم تتح الاستفتاءات المعقودة في أعوام ١٩٥١ و ١٩٦٧ و ١٩٩٣ و ١٩٩٨ و ٢٠١٢ للبورتوريكيين إمكانية إعادة توحيد البلد مع إسبانيا. وفي استفتاء عام ٢٠١٢، صوت الشعب لتغيير وضعهم الحالي، ولكن حكومة الولايات المتحدة لم تستجب. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٦، في قضية سانثيز فالتي، قضت المحكمة العليا بأن السلطة على بورتوريكو تقع على عاتق كونغرس الولايات المتحدة، الذي يسعى إلى فرض مجلس للرقابة والإدارة المالية على الجزيرة. وفي ضوء هذا الحكم، ينبغي للأمم المتحدة أن تعيد إدراج بورتوريكو في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. فمركز بورتوريكو مسألة دولية وليست مسألة داخلية للولايات المتحدة.

٥٩ - السيدة كينيونيس فينسينتي (بورتوريكيو المهجر): قدمت سرداً مفصلاً لخلفيات شعب الشتات البورتوريكي المتنوعة وللمسارات التي سلكها والشدائد التي واجهها، وقالت إن أغلبية المهاجرين إلى الولايات المتحدة ليست في وضع جيد، وأن دخل الأسرة لديهم عموماً أقل من غيرهم من الناطقين بالإسبانية. وقد شهدت السنوات العشر السابقة

قام نحو ١٠.٠٠٠ شخص من جميع الانتماءات السياسية والدينية بمسيرة عبر شوارع سان خوان دعماً له. ولا يمكن تبرير استمرار حبسه، ولذلك ينبغي للجنة أن تحث رئيس الولايات المتحدة على إطلاق سراحه وينبغي أن تتخذ قراراً يدعو الجمعية العامة إلى تناول قضية بورتوريكو.

٥٦ - السيدة غارسيا (جيل ٥١): قالت إن الحكم الصادر في قضية سانثيز فالتي، والإنشاء الوشيك لمجلس للرقابة والإدارة المالية يدلان على أن بورتوريكو مستعمرة. فعلى الرغم من رفض البورتوريكيين للمركز الاستعماري الحالي وتصويتهم لصالح إقامة ولاية في استفتاء ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، فليست لهم القدرة على إحداث تغيير. ورغم أن بورتوريكو ليست مدرجة في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، فإن عدم استجابة حكومة الولايات المتحدة لنتائج الاستفتاء يدل على أن بورتوريكو لا تتمتع بحق تقرير المصير. وينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن إرادة الشعب هي أساس السلطة السياسية، وأنه يتعين الإعراب عنها في الانتخابات. وبسبب حرمان البورتوريكيين من الحقوق، فإن الوضع شبيه بالوضع في جنوب أفريقيا في ظل نظام الفصل العنصري. وبعد ستة عقود لم يتمكن خلالها المواطنون الأمريكيون المقيمون في بورتوريكو من التصويت في انتخابات الولايات المتحدة، حان الوقت لإعادة النظر في قرار الجمعية العامة ٧٤٨ (د-٨). وينبغي للجنة أن تعمل على تفعيل التغييرات التي صوت الشعب البورتوريكي لصالحها.

٥٧ - السيد خوسيه نيفيس سايس (حركة إعادة توحيد بورتوريكو مع إسبانيا): قال إن بورتوريكو كانت دائماً جزءاً من مملكة إسبانيا وكان جميع البورتوريكيين مواطنين إسبانيين. وفي عام ١٨٩٧، أصبحت الجزيرة أول مقاطعة مستقلة عن إسبانيا وخولت الحكومة الإقليمية المنتخبة

أن تجرى مراجعة حسابات للدين يقوم بها مواطنون لتحديد المسؤولين عنه ومعرفة التكاليف التي تنتج عن إجراءات حكومة الولايات المتحدة.

٦١ - السيدة مارتينيس أفيليس (نقابة المهنيين في ميدان العمل الاجتماعي في بورتوريكو): قالت إنه ينبغي الإفراج عن أوسكار لوبيس ريبيرا من السجن. وخلافا لما ورد في قرار الجمعية العامة ٧٤٨ (د-٨)، فإن شعب بورتوريكو لم يمارس حقه في تقرير المصير، وهو ما زال تحت رحمة نزوات السلطة الاستعمارية. وعلاوة على ذلك، فإن المشاكل الاجتماعية - الاقتصادية الراهنة التي تواجهها بورتوريكو إنما هي حصيلة ما يزيد على قرن من سيطرة الأجنبي وهيمنته واستغلاله، وهو ما يتعارض مع أحكام قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥). وقد أدت السياسات العامة المفروضة على بورتوريكو منذ غزو عام ١٨٩٨ إلى هجرة جماعية، وإلى قلة فرص الحصول على الخدمات الأساسية، بل بلغت حد الإبادة الجماعية في بعض الحالات. وبإمكان النقابة تقديم مزيد من المعلومات بشأن تلك المسائل في حال ارتأت اللجنة ذلك ضروريا.

٦٢ - وأضافت أن النقابة تعارض فرض مجلس للرقابة والإدارة المالية من جانب واحد لأنه لن يؤدي إلا إلى مزيد من الإفقار، وقلة الفرص الإنمائية، وتخفيضات في المعاشات التقاعدية، وتدني نوعية الخدمات الأساسية، ونزوح كبير للمهنيين والشباب. وإنشاء هذا المجلس إنما يؤكد المركز الاستعماري لبورتوريكو وسينشئ حكومة على حساب حكومة منتخبة من قبل شعب بورتوريكو. ونتيجة لذلك، سيحرم الشعب من حقوق الإنسان الأساسية، بما في ذلك حقه في تقرير مصيره. وفي الواقع، فإن سكان البلد قادرون تماما على إيجاد حلول خاصة بهم للحالة المالية والاقتصادية والاجتماعية المعقدة التي يواجهونها، وتمقدورهم بناء بلد جديد

موجة ضخمة من الهجرة أدت إلى انخفاض عدد سكان الجزيرة بنسبة تقرب من ١٠ في المائة. وقد ازداد تفاقم هذا الاتجاه بسبب الأزمة الاقتصادية الراهنة، فها هي ذي بورتوريكو تعاني من ارتفاع غير عادي في معدلات البطالة والفقر، ومن تضاؤل القوى العاملة وشيخوختها، وهجرة المهنيين ذوي التخصصات الضرورية، وتقلص الوعاء الضريبي. والبورتوريكيون يضطرون إلى مغادرة الجزيرة طلبا للرزق في الولايات المتحدة وفي أماكن أخرى.

٦٠ - السيدة كوينيونيس دومينغيس (جمعية التخطيط البورتوريكية): قالت إن المشاكل التي تواجهها بورتوريكو هي نتيجة لمركزها الاستعماري ولافتقارها إلى سلطات سيادية. وأضافت أن بورتوريكو قد أُجبرت على أن تدرج في دستورها لعام ١٩٥٢ بندا ينص على أن يكون لتسديد ديونها أولوية على أبسط احتياجات السكان الأساسية، مما أسفر عن أزمة إنسانية. وأضافت أن حكومة الولايات المتحدة بصدد إنشاء مجلس للرقابة والإدارة المالية من أجل حكم الجزيرة وإدارة سداد الديون، ولكن المجلس سيفرض سياسات تكشف وخصخصة دون مراعاة للشعب. فينبغي تصنيف ديون بورتوريكو على أنها ديون "بغیضة" أو غير مشروعة، لأنها صرفت من دون موافقة الشعب، وقد صرفها مقترضون يتصرفون بسوء نية. ويشكل الإرغام على سدادها انتهاكا لحقوق الإنسان وللحقوق المدنية. وسيتم تخفيض مستويات العمالة والمعاشات التقاعدية والمرتبات كما سيتم تحويل الأموال عن التعليم والصحة والضمان الاجتماعي والإسكان. وفي الواقع، فالولايات المتحدة هي المدينة لبورتوريكو: حيث إنها تسببت في أضرار مادية ونفسية جسيمة على مدى فترة طويلة من الزمن عن طريق الاستغلال الاقتصادي والبيئي والاجتماعي، بما في ذلك إجراء تجارب على البورتوريكيين وعلى أراضي بورتوريكو، وغير ذلك من الأعمال المشينة. وينبغي

وسكانها من التلوث، ومع ذلك فلا يوجد برنامج للصحة من أجل التصدي لمشاكل التسمم. ولا توجد مستشفيات ولا مرافق لعلاج السرطان أو خدمات للإسعاف الجوي؛ ولا يوجد سوى ثلاثة أطباء وغرفة واحدة للطوارئ من دون أدوية. والمرضى يغادرون الجزيرة بحثاً عن الرعاية، في حين أن الوكالات الاتحادية قد أبرأت القوات البحرية للولايات المتحدة من المسؤولية عن ذلك.

٦٥ - وأردفت قائلة إن أهالي بيبكيس قد هبوا إلى عصيان مدني وكسبوا معركتهم لإجبار البحرية على وقف عمليات التفجير وإغلاق المرافق العسكرية. غير أنه بعد انقضاء ١٣ عاماً على بدء عمليات التطهير، فإن البحرية تتلصق ولا تزال ممارساتها في الحرق المكشوف وتفجير الذخائر غير المنفجرة تعرض الشعب لسُموم قاتلة. وقد قدمت أكاذيب غير مقبولة تنم عن غطرسة لتبرير هذه الأساليب. والشعب يطالب بالعدالة في شكل تكنولوجيات بديلة أكثر أمناً ونظافة وأكثر مسؤولية.

٦٦ - وختتمت بالقول إن منشئي مجلس الرقابة والإدارة المالية قد تحدثوا عن بيع الأراضي الاتحادية المملوكة في بيبكيس لتسديد ديون بورتوريكو، في حين اقترح بعض أعضاء مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة إعادة المناورات العسكرية. فمن الواضح أن مستقبل بيبكيس ليس في أيدي سكانها. ويطالب السكان بتطهير أراضيهم من التلوث وتحريرها، وعدم ارتكاب مزيد من الظلم ضد حياتهم وبيئاتهم. فهم يعانون من الصدمات ومن اليأس والمرض والفقر والتحكم في مصيرهم، ولكنهم سيواصلون كفاحهم من أجل حياة كريمة يمكنهم في ظلها التمتع بحقوقهم غير القابلة للتصرف. وينبغي إطلاق سراح أو سكار لوبيس ريبيرا على الفور.

وأفضل. وعلى سبيل المثال، فقد اختيرت مؤخرًا المؤسسة الاستعمارية للأراضي المجتمعية بكانيو مارتين بينيا للحصول على جائزة العالمية لموئل الأمم المتحدة اعترافاً ببراعتها.

٦٣ - واستطردت قائلة إن المشكلة الأساسية تتمثل في الافتقار إلى السلطة السياسية اللازمة لتنفيذ الحلول التي اقترحتها الشعب البورتوريكي نفسه، ولذلك فإن النقابة تطلب من اللجنة عرض المسألة على الجمعية العامة، لكي تفرض على حكومة الولايات المتحدة الالتزام ببدء عملية حقيقية لإنهاء الاستعمار تستند إلى القانون الدولي، ويتم بموجبها نقل السلطة إلى شعب بورتوريكو على نحو يمكن تقديره.

٦٤ - السيدة باغان (حركة "لحياة سكان بيبكيس أهميتها"): قالت إن جنة جزيرة بيبكيس، وهي مستعمرة داخل مستعمرة، قد عانت سبعة عقود من مظالم عنصرية واجتماعية وبيئية واقتصادية من جراء التدريبات العسكرية التي تجريها القوات البحرية للولايات المتحدة وحلفائها في منظمة حلف شمال الأطلسي. ومنذ استيلاء الجيش على السلطة، فقد تم انتهاك حقوق سكان الجزيرة، ومصادرة أراضيهم، وإزالة منازلهم بالجرفات، وتشتيت أسرهم، والتضحية باقتصادهم. وقالت أيضاً إن الجزيرة طالما عانت من أزمة صحية مستمرة ناجمة عن التعرض للأسلحة الكيميائية، مثل "العامل البرتقالي" والمواد المشعة مثل اليورانيوم المستنفد. وقد استُخدمت ملايين الأطنان من المتفجرات في الجزيرة أو بالقرب منها، وتبلغ تراكيز المعادن الثقيلة في البيئة أرقاماً مرتفعة للغاية. وأشارت إلى أن معدلات الوفيات الناجمة عن السرطان وارتفاع ضغط الدم وتشمع الكبد والسكري والفشل الكلوي هي أعلى بكثير منها في بقية أرجاء بورتوريكو؛ فقد توفي العديد من أفراد أسرتها بسبب هذه الاعتلالات، وهي نفسها إحدى الضحايا الناجيات من سرطان الرحم. وقد عانت المنطقة



البورتوريكيون المنتخبون وصلاحيه خفض الإنفاق العام. ولن يكون المجلس مسؤولاً إلا أمام كونغرس الولايات المتحدة، حيث لا تمثيل لبورتوريكو. وسيكلف القانون شعب بورتوريكو ٣٧٠ مليون دولار في السنة في شكل تكاليف إدارية لمجلس لا يريده الشعب ولا يدعمه.

٧٠ - واستطردت قائلة إنه، على مدى ٦٠ عاماً، استغلت الولايات المتحدة ودول أخرى ببيكيس لأغراض المناورات العسكرية، بما في ذلك التفجيرات واختبارات الأسلحة. وعلى الرغم من جهود التطهير المفترضة التي تقوم بها القوات البحرية للولايات المتحدة، فإن شعب ببيكيس لم يحصل على العدالة حتى حينه. وبما أن معظم الجزيرة واقع تحت السيطرة الاتحادية، فإن السكان غير قادرين على ممارسة التحكم في الاقتصاد المحلي، وحرية الحركة عندهم مقيدة. ولا يزال السكان يعانون على نحو بعيد المدى من أمراض خطيرة وإعاقات متصلة بالتعرض للزئبق وغيره من الفلزات الثقيلة المستخدمة أثناء المناورات العسكرية. وتفتقر ببيكيس إلى خدمات الرعاية الصحية الكافية، أما المرافق القليلة الموجودة في الجزيرة فتعاني من نقص التمويل بسبب الأزمة الاقتصادية. واحتتمت مداخلتها بقولها إنه ينبغي الإفراج فوراً عن السجن السياسي البورتوريكي، أوسكار لوبيس ريبيرا.

٧١ - السيد أروييو (الائتلاف من أحل العدالة لبورتوريكو): قال إنه لا يستطيع أن يفهم كيف أن الولايات المتحدة ترتكب نفس الأفعال التي حاربتها في سبيل تحقيق الحرية والاستقلال من الاستبداد. فهي تواصل تجاهل الإرادة الديمقراطية لشعب بورتوريكو، الذي لم يعد موافقاً على المركز الاستعماري الراهن، وقد تخلت عنه خلال أصعب أزمة اقتصادية وإنسانية في تاريخه. وعلاوة على ذلك، فهي بصدد تعيين مجلس للرقابة والإدارة المالية من أحل السيطرة التامة على حكم الجزيرة، وحرمانها من استقلاليتها المالية،

٦٧ - السيدة كروس سوتو (عمدة بلدية سان خوان المستقلة): قالت إنها، في نيسان/أبريل ٢٠١٦، رافقت كلاريسا لوبيس في زيارة لوالدها، أوسكار لوبيس ريبيرا، المحتجز في السجن. وأوسكار لوبيس ريبيرا يجسد رغبات البورتوريكيين في التعليم، والكرامة، وإنهاء الاستعمار وفي الاستقلال. وأضافت أنها هي ومقدمو الالتماسات الآخرون الحاضرون، يضمون أصواتهم إلى النداء الذي وجهه الوفد البوليفي إلى اللجنة الخاصة بإيفاد بعثة زائرة للقاء مع أوسكار لوبيس ريبيرا في السجن واجتذاب مزيد من الاهتمام الدولي بحبسه ظلماً.

٦٨ - الرئيس: قال إنه تلقى التماساً، وقعه جميع مقدمي الالتماسات الحاضرين في الاجتماع، يدعون فيه إلى الإفراج عن أوسكار لوبيس ريبيرا، وأنه سيقوم بتوزيع الوثيقة على أعضاء اللجنة الخاصة.

٦٩ - السيدة أورا بنان (لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان): قالت إنها المرة الأولى التي توضح فيها جميع الفروع الثلاثة لحكومة الولايات المتحدة أن بورتوريكو مستعمرة لا سيادة لها على الإطلاق، رغم أن الاستعمار عمل غير قانوني وغير أخلاقي، وأنه مرفوض على نطاق واسع سواء من قبل الأمم المتحدة أو المجتمع الدولي. وقد سنّ كونغرس الولايات المتحدة قانوناً يهدف إلى هيكلة ديون بورتوريكو ولكن بتكلفة عالية للغاية، إذ أنه سيؤدي، لدى العمل به، إلى إلغاء حماية أماكن العمل وخفض الحد الأدنى لأجور الموظفين الذين تقل أعمارهم عن ٢٥ عاماً. فالقانون ينشئ مجلساً للرقابة والإدارة المالية مكوناً من مصرفيين ومن "خبراء" ماليين ومحامين، لا ينتخب شعب بورتوريكو أيًا منهم ولا يتعين يُشترط أن يكون أي منهم من البورتوريكيين. وسيملك المجلس صلاحية نقض الخطط والسياسات المالية التي يقترحها المسؤولون

٧٤ - السيد تيرادو ريبيرا (من أجل ولاية منتسبة حرة ذات سيادة) قال إن بورتوريكو تواجه أسوأ أزمة سياسية في تاريخها الحديث. فقد رفضت الولايات المتحدة الاقتراح الذي قدمته الهيئة التشريعية للكونغرس من أجل إعادة هيكلة ديونها، وينظر مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة حالياً في سن قانون لإنشاء مجلس للرقابة والإدارة المالية يضم أحزاباً لديهم صلاحيات تتجاوز صلاحيات مسؤولي بورتوريكو المنتخبين ديمقراطياً. وفي قضية "سانشيز فالي"، قضت المحكمة العليا بأن اعتماد دستور بورتوريكو في عام ١٩٥٢ لم يغير الوضع الدستوري للجزيرة، وبأن المصدر النهائي للسلطة السيادية في بورتوريكو هو كونغرس الولايات المتحدة. ونتيجة لذلك، فقد اتخذت حكومة الولايات المتحدة موقفاً رسمياً جديداً بشأن بورتوريكو، يتناقض مع موقفها السابق، على النحو المبين في قرار الجمعية العامة ٧٤٨ (د-٨). فينبغي للحكومة أن تخطر الجمعية العامة رسمياً بموقفها الجديد بشأن بورتوريكو، وينبغي أن تقبل الآثار القانونية والأخلاقية. وقد أظهرت فروع الحكومة الولايات المتحدة الثلاثة جميعاً أن بورتوريكو تفتقر إلى السلطات المستقلة الواجب توافرها لتمكين الولايات المتحدة من وقف إرسال تقارير بشأن بورتوريكو.

٧٥ - وختتم كلامه بالقول إنه يندب للجنة أن تدعو حكومة الولايات المتحدة إلى تفسير أوجه التناقض بين الموقف الذي كانت تتخذه منذ عام ١٩٥٣ وبين ما آلت إليه الأمور مؤخراً، وينبغي للأمم المتحدة إعادة إدراج بورتوريكو في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وينبغي للجمعية العامة، على الفور، إعادة فتح المناقشات بشأن الحق غير القابل للتصرف لسكان بورتوريكو في تقرير المصير، وينبغي الاعتراف بالجمعية الدستورية المعنية بمسألة المركز بوصفها الهيئة المشروعة والمناسبة لتوجيه عملية تقرير مصير بورتوريكو.

وإبطال سلطة الحاكم، وخفض الحد الأدنى للأجور، وإدانة عدم التكافؤ في تمثيلها على المستوى الاتحادي. وعلى نحو ما أقرته المحكمة العليا للولايات المتحدة مؤخراً، فإن بورتوريكو مرتبطة بكونغرس الولايات المتحدة، ومن ثم فهي تعد مستعمرة قولاً واحداً. وشرح كيف أن الوهم بوجود قدر ضئيل من الاستقلال الذاتي، على النحو الذي زعمته الحكومة الاتحادية في خمسينات القرن الماضي، هو الآن آخذ في التبدد بسبب قانون بروميسا الذي ينشئ مجلساً للرقابة والإدارة المالية يحكم الجزيرة عن بُعد دون مشاركة شعبها. ووفقاً لكل المصادر، يعارض الشعب، القانون لأنه يضع المصالح النقدية والجشع فوق حقوقه المتأصلة.

٧٢ - ومضى قائلاً إن حكومة الولايات المتحدة تهيمن على بورتوريكو عن طريق سلطاتها الفضفاضة المنشأة من جانب واحد، وأن الجزيرة تُستغل كملاذ ضريبي للأغنياء وأصحاب النفوذ الذين تبلغ نسبتهم ١ في المائة من السكان، وهم نفس الأشخاص الذين يقدمون هبات إلى كونغرس الولايات المتحدة وإلى السياسيين البورتوريكيين. ومن الواضح أن الإجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة، وهي دولة قائمة عالمياً ارتقت بدول أخرى إلى أعلى المعايير في مجالات الديمقراطية وحقوق الإنسان، تعارض قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥). واحتفاظ الولايات المتحدة ببورتوريكو كمستعمرة، فإنها قد أثبتت أنها تولي المال قيمة أكبر مما توليه لكرامة الحياة الإنسانية.

٧٣ - وختتمت بالقول إنه، ابتغاء الحفاظ على النزاهة، يجب أن تكون القيم الإنسانية متسقة فيما بينها، سواء أعرب عنها قولاً أو فعلاً. والبلدان في جميع أنحاء العالم عاقدة الأمل على حدوث تغيير من جانب الولايات المتحدة، حيث يفترض أن تكون مثالا يحتذى به، في هذا الصدد. ويجب الإفراج عن أو سكار لويس ريبيرا.

٧٦ - السيدة إسكالونا دي موتا (التحالف من أجل الانتساب الحر مع التمتع بالسيادة لبورتوريكو): قالت إن المدعي العام للولايات المتحدة قد أعلن مؤخرا أن بورتوريكو إقليم تابع للولايات المتحدة تخضع بالكامل لكونغرس الولايات المتحدة. والواقع أن الفروع الثلاثة لحكومة الولايات المتحدة أوضحت أن سلطة اتخاذ جميع القرارات المتعلقة ببورتوريكو تخضع بالكامل لكونغرس الولايات المتحدة. وتُظهر تلك التأكيدات لحالة التبعية أن العلاقة بين بورتوريكو والولايات المتحدة لا تختلف عما كانت عليه وقت غزو عام ١٨٩٨، وأن دستور بورتوريكو الذي اعتمد في عام ١٩٥٢ غير ذي معنى وأن بورتوريكو لم تتمتع يوما بالسيادة.

٧٧ - وأردفت قائلة إن شعب بورتوريكو أعرب عن رفضه للمركز الاستعماري القائم في استفتاء أجري في عام ٢٠١٢، لكن الولايات المتحدة تجاهلت ذلك التعبير الديمقراطي عن إرادة الشعب. وقد حان الوقت لأن تتخذ الولايات المتحدة إجراءات إيجابية لتمكين شعب بورتوريكو من ممارسة حقه في تقرير مصيره وفقا للقانون الدولي، ولا سيما العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي صدقت عليه في عام ١٩٩٢. وأضافت أن منظماتها ستواصل العمل على تحقيق الانتساب الحر باعتباره الخيار الأفضل لإنهاء الاستعمار. وفي غضون ذلك، ينبغي للجنة أن تدعو الجمعية العامة إلى التماس فتوى بشأن موضوع بورتوريكو من محكمة العدل الدولية، عملا بالمادة ٩٦ من ميثاق الأمم المتحدة.

٧٨ - السيد فيغا راموس (هيئة المسؤولين المنتخبين والزعماء السياسيين المنادين بالسيادة): قال إنه يرحب باعتماد اللجنة، بتوافق الآراء، قرارا آخر يدعو إلى إطلاق سراح أوسكار لوبيس ريبيرا ويطلب إلى الجمعية العامة أن تنظر في قضية بورتوريكو. وأضاف أنه من المهم الإشارة أيضا إلى أن الولايات المتحدة ادعت على مر عقود أن مسألة بورتوريكو قد حلت وأن البلد له حكومته وسيادته السياسية، إلا أن موقفها قد تغير الآن. وأردف قائلا إن الفروع الثلاثة لحكومة الولايات المتحدة أقرت الآن بأن بورتوريكو مستعمرة. وأضاف أن ذلك التغيير في الموقف يزيد من ضرورة أن تنظر الجمعية العامة في قضية بورتوريكو.

٧٩ - واسترسل قائلاً إن اللجنة الخاصة هي منتدى أنشئ ليتيح للبورتوريكيين التعبير عن آرائهم وإن الشعب تمكن من مناقشة خلافاته بشكل ودي. ولذلك فإن لقاءهم في ذلك الاجتماع لرفض القهر الإقليمي والاستعماري الذي يمارس على بورتوريكو هو لقاء ذو أهمية. وأضاف أنه يجب على الولايات المتحدة الشروع في عملية تقرير المصير لبورتوريكو، وفقا لرغبات الأغلبية الساحقة من البورتوريكيين. وينبغي للجنة أن تبذل قصارى جهدها لإقناع الجمعية العامة باستئناف النظر في مسألة بورتوريكو، وينبغي أن تدعم رفض بورتوريكو مجلس الرقابة والإدارة المالية الذي تسعى الولايات المتحدة إلى فرضه عليها. بموجب الحكم المتعلق بالأقاليم الوارد في دستور الولايات المتحدة.

٨٠ - السيد إيرين مايي (نقابة العمال البورتوريكية): قال إن العمال كانوا أكثر المتضررين من الأزمة الاقتصادية في بورتوريكو، وإنهم عانوا عواقب السياسات التقشفية الليبرالية الجديدة، بما في ذلك فقدان الحقوق المكتسبة على مدى أكثر من ١٠٠ سنة. وأردف قائلاً إن القوة العاملة شهدت انخفاضاً وأن ارتفاع البطالة أجبر العديد من العمال على الهجرة إلى الولايات المتحدة. وإن ديون بورتوريكو غير قابلة للسداد والانتعاش الاقتصادي سيتطلب تغييراً جذرياً، ولكن الولايات المتحدة منعت البورتوريكيين من تنفيذ ما يرتأون من حلول. وتابع قائلاً إن كونغرس

الولايات المتحدة، انتهاكا للقانون الدولي، اعتمد تشريعات استعمارية صارخة بفرض مجلس للرقابة والإدارة المالية على بورتوريكو. وإن المجلس، الذي سيتألف من أعضاء لم يخطرهم شعب بورتوريكو، سيتمتع بسلطة على بورتوريكو أكثر من حكومة بورتوريكو نفسها، وسيتمكن أعضاؤه من العمل تحت حصانة في نقضهم للتشريعات البورتوريكية وخصصتهم للوكالات العامة، ويبيعهم للأصول التي يملكها البورتوريكيون وإغلاقهم للمدارس. وإن الإجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة منافية للديمقراطية واستبدادية.

٨١ - ومضى قائلاً إن الفروع الثلاثة لحكومة الولايات المتحدة أظهرت أن بورتوريكو لم تحصل على الحكم الذاتي بشكل فعلي في عام ١٩٥٣، وإن الولايات المتحدة تواصل انتهاكها حقوق الإنسان لشعب بورتوريكو وقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥). وإن البورتوريكيين بحاجة إلى دعم المجتمع الدولي لممارسة حقهم في تقرير المصير. ولهذه الغاية، ينبغي أن تدرج مسألة بورتوريكو كبنء مستقل في جدول أعمال الجمعية العامة لتبديد أي شك في مركزها الاستعماري. واحتتم مداخلته قائلاً إن منظمته دعت إلى الإفراج الفوري عن أوسكار لوبيس ريبيرا، الذي يشكل سجنه دليلاً آخر على سلوك الولايات المتحدة الاستعماري.

٨٢ - السيدة كاندال (لجنة بورتوريكو للحقوق المدنية):

٨٤ - السيد بيتانكورت (معهد التعاون والتنمية في ميدان الاتصالات المتعددة الثقافات): قال إنه على الرغم من أن شعب بورتوريكو يشكل أمة، فإنه لم يتمكن من ضمان حقه في تقرير المصير من خلال عملية الأمم المتحدة لإنهاء الاستعمار. وإن الترتيب الذي كان قائماً منذ عام ١٩٥٢ لم يحل مشاكل البلد الاقتصادية قط، وإن البطالة ظلت مرتفعة. وأردف قائلاً إن التدهور الاقتصادي قد استمر، وإن بورتوريكو عجزت عن الوفاء بديونها لأن قوانين الإفلاس الأمريكية لا تنطبق عليها. وأضاف أنه منذ

الولايات المتحدة، انتهاكا للقانون الدولي، اعتمد تشريعات استعمارية صارخة بفرض مجلس للرقابة والإدارة المالية على بورتوريكو. وإن المجلس، الذي سيتألف من أعضاء لم يخطرهم شعب بورتوريكو، سيتمتع بسلطة على بورتوريكو أكثر من حكومة بورتوريكو نفسها، وسيتمكن أعضاؤه من العمل تحت حصانة في نقضهم للتشريعات البورتوريكية وخصصتهم للوكالات العامة، ويبيعهم للأصول التي يملكها البورتوريكيون وإغلاقهم للمدارس. وإن الإجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة منافية للديمقراطية واستبدادية.

٨١ - ومضى قائلاً إن الفروع الثلاثة لحكومة الولايات المتحدة أظهرت أن بورتوريكو لم تحصل على الحكم الذاتي بشكل فعلي في عام ١٩٥٣، وإن الولايات المتحدة تواصل انتهاكها حقوق الإنسان لشعب بورتوريكو وقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥). وإن البورتوريكيين بحاجة إلى دعم المجتمع الدولي لممارسة حقهم في تقرير المصير. ولهذه الغاية، ينبغي أن تدرج مسألة بورتوريكو كبنء مستقل في جدول أعمال الجمعية العامة لتبديد أي شك في مركزها الاستعماري. واحتتم مداخلته قائلاً إن منظمته دعت إلى الإفراج الفوري عن أوسكار لوبيس ريبيرا، الذي يشكل سجنه دليلاً آخر على سلوك الولايات المتحدة الاستعماري.

٨٢ - السيدة كاندال (لجنة بورتوريكو للحقوق المدنية):

قالت إن اللجنة دعت مرارا حكومة الولايات المتحدة إلى معالجة انتهاكاتها لحقوق الإنسان بحق الشعب البورتوريكي، بما في ذلك ممارسات القوات البحرية للولايات المتحدة في جزيرة بيبكيس والأحكام المتطاوله غير المسبوقه التي صدرت بحق السجناء السياسيين البورتوريكيين مثل أوسكار لوبيس ريبيرا.

٨٣ - وأضافت أن شعب بورتوريكو عبر عن إرادته في استفتاء ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، الذي صدر تكليف به بغية توجيه رسالة واضحة إلى رئيس وكونغرس

٨٦ - السيد رودريغيس (حركة البورينكيين من أجل بلد جديد): قال إن قضية سانشيز فالي أظهرت أن حكومة الولايات المتحدة تعتبر بورتوريكو مستعمرة لا تتمتع بسيادة وقطعة ممتلكات يمكن أن تفعل بها ما تراه مناسبا. وتابع قائلا إنها أكدت أيضا أن استفتاء عام ١٩٥٢ كان مجرد حيلة لخداع الأمم المتحدة. وإن الشعب البورتوريكي يعاني منذ ٦٠ عاما نتيجة انتهاكات الولايات المتحدة كلا من القانون الدولي والعديد من القرارات التي اتخذت، بما في ذلك قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥). وإن الأوان قد أن لأن تتخذ الجمعية العامة ومجلس الأمن موقفا حازما بشأن بورتوريكو.

٨٧ - وأضاف قائلا إن دولة بورينكن الوطنية ذات السيادة تقدمت بطلب للعضوية في الأمم المتحدة في عام ٢٠١٤ ولكنها لم تتلق أي رد. ولذلك ينبغي للجنة أن تحيل الطلب إلى كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن في أقرب وقت ممكن، وينبغي أن تطلب إلى مجلس الأمن فتح تحقيق في الموضوع. وينبغي أيضا أن تحيل قضية بورتوريكو إلى الجمعية العامة وينبغي أن تطلب إلى مجلس الأمن أن يعلن أن الإجراءات التي تتخذها الولايات المتحدة فيما يتعلق ببورتوريكو إجرامية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للجنة أن تقدم قرارا إلى الجمعية العامة تطلب فيه التصويت لصالح قبول دولة بورينكن الوطنية ذات السيادة دولة عضوا في الأمم المتحدة في الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة. وأخيرا، ينبغي للجنة أن تفعل كل ما في وسعها لتأمين إطلاق سراح أوسكار لوبيس ريبيرا وأنا بيلين مونتس.

٨٨ - السيد بيرنييه ريبيرا (الحزب الديمقراطي الشعبي): قال إن الولايات المتحدة حددت مرارا العلاقة بين الولايات وبورتوريكو بأنها علاقة إقليمية، أي بمثابة علاقة استعمارية بلغة القانون الدولي. وإن المحكمة العليا في الولايات المتحدة قررت أن المصدر الأصلي والنهائي للسلطة في بورتوريكو هو كونغرس الولايات المتحدة، وإن مجلس النواب قد اعتمد

ذلك الحين، ركز الحزبان السياسيان الرئيسيان في بورتوريكو على تأمين المساعدة من الحكومة الاتحادية. وقد طالب الحزب التقدمي الجديد بإلحاح بأن تكون بورتوريكو ولاية رغم الاعتراضات التي لاقاها من الجمهوريين في كونغرس الولايات المتحدة، في حين سعى الحزب الديمقراطي الشعبي إلى الإبقاء على وضع الكومنولث عن طريق التحالف مع مسؤولين أمريكيين منتخبين من أصول بورتوريكية وجماعات المهجر التي تنتمي أساسا إلى الحزب الديمقراطي. وأضاف أن النهج التنازلي الذي اتخذه الحزب الديمقراطي الشعبي عزز الانقسام في المجتمع وأدى إلى تقلص الجمهوريين قانون بروميسا الذي تعارضه غالبية البورتوريكيين. وقد تجنب الحزب الديمقراطي الشعبي مناقشة الاستقلال، ولكن قوات حركة الاستقلال في المهجر وفي بورتوريكو قامت بطرحه. وقد أوضح قانون بروميسا والقرارات الأخيرة التي اتخذتها المحكمة العليا في الولايات المتحدة أن بورتوريكو لا تزال مستعمرة تابعة للولايات المتحدة.

٨٥ - واسترسل قائلا لكي يتسنى للبورتوريكيين ممارسة حقهم في تقرير المصير، فقد أن الأوان لبدء عملية إنهاء الاستعمار، التي يساندها المعهد والتي ستعود بالنفع على بورتوريكو والولايات المتحدة والأمم المتحدة والمجتمع الدولي. وتابع قائلا إنه ينبغي منح بورتوريكو الاستقلال وإعطائها تعويضات لتتصّل اقتصادها، وينبغي منح شعبها الجنسية المزدوجة. وذلك ثمن ضئيل بالنسبة إلى الولايات المتحدة التي كانت تنتزع ٣٠ بليون دولار سنويا من الاقتصاد البورتوريكي على مر عقود. وبهذه النتيجة تكون الولايات المتحدة قد سدّت ثغرة في ديمقراطيتها واستعادت مكانتها الأخلاقية في المجتمع الدولي. وأردف قائلا إن المعهد يطالب بإطلاق سراح أوسكار لوبيس ريبيرا، ويحث اللجنة على تقديم توصية بشأن مسار إنهاء الاستعمار أمام الجمعية العامة.

للشروع في عملية إنهاء استعمار بورتوريكو. ودعا في ختام مداخلته إلى إطلاق سراح أوسكار لويس ريبيرا، الذي يجب أن يسمح له بالعودة إلى وطنه وأسرته.

٩٢ - السيد كاوريكس رودريغيس (منظمة إخوان شعب التايينو واتحاد هيغوياغوا): قال إن الدراسات العلمية التي أجريت خلال العقدتين الماضيتين أظهرت أن غالبية الناس في بورتوريكو يتحدرون من الشعوب الأصلية، خلافا لما يدعيه التاريخ الرسمي للجزيرة بأن المستعمرين الإسبان قضوا على جميع السكان الأصليين. وبالنظر إلى كون الجيل الحالي من البورينكيين يتحدرون بشكل مباشر من سكان الجزيرة الأصليين، فهم بذلك وحدهم ملاكها الحقيقيون.

٩٣ - وأضاف أن غزو المستعمرين الإسبان غير المشروع لجزيرة بورينكن شكل انتهاكا للقانون الدولي الذي كان قائما في ذلك الوقت، وبذلك يكون ادعاء الإسبان ملكية الجزيرة باطلا. فالشعوب الأصلية في الأمريكتين تخضع للقانون الدولي ولها الحق في استعادة أراضي أجدادها. وعلاوة على ذلك، فإن الدولة التي تتعرض لغزو تحتفظ بسلطتها السيادية بموجب القانون الدولي، مما يعني أن بورينكن بلد يتمتع بالسيادة. وكذلك، يجب على الولايات المتحدة، بموجب قواعد الحرب، أن تتحمل المسؤولية عن الديون المفروضة على بورينكن نتيجة استمرار مركزها الاستعماري. وينبغي للجنة الخاصة أن تحيل طلب دولة بورينكن الوطنية ذات السيادة للاعتماد لدى الجمعية العامة وينبغي أن تقبلها بوصفها دولة عضوا في الأمم المتحدة. واختتم مداخلته بقوله إنه، ينبغي إطلاق سراح أوسكار لويس ريبيرا وأنا بيلين مونتيس من السجن فورا.

رفعت الجلسة الساعة ١٩:٢٠.

تشريعا لإنشاء مجلس الرقابة والإدارة المالية الذي من شأنه حرمان بورتوريكو من الحكم الذاتي وانتهاك حق البورتوريكيين في تقرير المصير. وأردف قائلا إن الرئيس أوباما ينبغي أن يكون مستعدا للمساءلة عن الضرر الذي لحق بشعب بورتوريكو نتيجة مركزه الاستعماري وللبدء في عملية حقيقية لإنهاء الاستعمار.

٨٩ - وواصل قائلا إن إقرار الفروع الثلاثة لحكومة الولايات المتحدة بمركز بورتوريكو الاستعماري يظهر أن الولايات المتحدة إما أنها تتصل من الالتزامات التي قطعها في عام ١٩٥٢ وإما أنها تعترف بأنها دفعت المجتمع الدولي عن طريق الخداع إلى اعتماد قرار الجمعية العامة ٧٤٨ (د-٨) على افتراض زائف. وبالتالي، وفي ضوء انتهاكات حق البورتوريكيين في تقرير مصيرهم ومحاولاتهم المتكررة والعقيمة لتقرير مركزهم السياسي بشكل نهائي، ينبغي للأمم المتحدة - من خلال اللجنة الخاصة، ولجنة حقوق الإنسان، والجمعية العامة - أن تتخذ التدابير اللازمة والمناسبة لتمكين بورتوريكو من ممارسة حقها بالكامل في تقرير مصيرها وفقا للقانون الدولي.

٩٠ - السيد ثورو غويكو (الجبهة الموسعة من أجل جمعية دستورية معنية بمسألة مركز بورتوريكو): قال إن مشول عدد كبير من المنظمات والأفراد أمام اللجنة الخاصة دليل على أن شعب بورتوريكو لن يتسامح بعد اليوم مع ظلم النظام الاستعماري الحالي. ودعا جميع الحاضرين في الاجتماع إلى مشاركة منظمته في إعلاء صوت الشعب البورتوريكي للإعراب عن شواغله والدعوة من أجل التحول السياسي في بلده.

٩١ - وتابع قائلا إن المسائل التي يجري البحث فيها في الاجتماع يمكن أن تناقش بنفس السهولة في جمعية دستورية في بورتوريكو نفسها. وأضاف أنه ينبغي للجنة الخاصة أن تحيل قضية بورتوريكو إلى الجمعية العامة، وينبغي أن تدعو حكومة الولايات المتحدة إلى اتخاذ خطوات فورية